

الحلقة (٣)

كنا في الحلقة السابقة قد شرعنا في موضوع الفرد أو الأفراد كما تقدم، **وقلنا أن الأفراد لغة جمع فرد** والفرد هو الواحد.

أما التعريف الاصطلاحي هو: الحديث ينفرد بروايته راوٍ واحد في أي طبقة من طبقات السند، سواء كان من أولها أو آخرها أو أثنائها، أي طبقة من طبقات السند لم نجد فيها إلا راوٍ واحد فحينئذٍ يقولون عنه أنه حديث فرد، ويقولون عنه **حديث غريب** وهذان لقبان أو لفظان مترادفان يفيدان هذا المعنى، أي التفرد برواية الحديث، سواء قلنا عنه أنه غريب أو قلنا عنه أنه فرد فهذا معناه: أن يتفرد راوٍ برواية الحديث في أي طبقة من طبقات السند، ولعل البعض يفرق بين الفرد وبين الغريب، والبعض يقول هما مترادفان ويفيدان معنى واحداً، فالحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى يعتبرهما مترادفين من حيث اللغة والاصطلاح، إلا أنه أشار رحمه الله تعالى إلى أن أهل الاصطلاح ربما غيروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته، فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق، وسيأتي بيان الفرد المطلق معنا.

أما كلمة الغريب فأكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى معنا. فإذا حصل عند البعض التفريق بينهما من حيث الاستعمال كثرة وقلة، وإلا فهما في الأصل من حيث اللغة والاصطلاح يتفقان، ومن حيث الاستعمال فُرق بينهما في هذا.

نأتي إلى أقسام الفرد أو أقسام الغريب:

ينقسم الفرد أو نقول الغريب، سواء قلنا الفرد أو الغريب بمعنى واحد في هذا الباب، ينقسم الفرد أو الغريب بالنسبة لموضع التفرد فيه إلى قسمين هما:

١- **غريب مطلق** هذا القسم الأول.

٢- **غريب نسبي** هذا القسم الثاني.

ونأتي الآن إلى بيان كل نوع من هذين النوعين سواء المطلق أو النسبي.

الفرد المطلق: هو ما كان التفرد في أصل سنده، بمعنى أن ينفرد راوٍ واحد برواية في أصل السند، وقلنا أن **أصل السند** هو آخره مما يلي النبي صلى الله عليه وسلم، مثلاً لو لم نجد لهذا الحديث إلا راوٍ من الصحابة رضي الله عنهم جميعاً يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم، فنقول هذا تفرد في أصل السند، أو في آخر السند، وهذا ما يقولون عنه أنه فرد مطلق أو غريب مطلق.

فمثاله حديث **(إنما الأعمال بالنيات)** وهذا الحديث مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم رواه وتفرد به عنه في الرواية عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وعندما تفرد الصحابي هنا بالرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم قالوا هذا فرد مطلق، أو غريب مطلق.

قد يذكر بعد ذلك الرواة سواء في التابعين أو من بعدهم، لكن في الأصل ما وجدنا إلا صحابياً واحداً فقط، فمهما كثر الرواة بعد ذلك فلا يتغير الوصف هنا، يقولون هذا فرد مطلق أو غريب مطلق، لأن التفرد كان في أصل السند أو في آخر السند، وقلنا أن آخر السند هو مما يلي النبي صلى الله عليه وسلم، وأن أول السند فهو أقرب راوٍ إلينا.

أما الفرد النسبي: فهو ما كان التفرد في أثناء سنده، أي بعد طبقة الصحابة إذا نزل عن طبقة الصحابة رضي الله عنهم ذهب أصل السند خلاص انتهى فبقي التفرد في أثناء السند وليس في أصله كما تقدم، فمعنى ذلك أن يرويه أكثر من راوٍ في أصل السند، رواه أكثر من صحابي عن النبي صلى الله عليه وسلم، ثم عن أحد أولئك الصحابة تفرد راوٍ بالرواية عنه، فنقول هذا الطريق فيه تفرد وفيه غرابة لأنه تفرد بروايته راوٍ واحد عن ذلك الصحابي، فخرج عن كونه فرداً مطلقاً أو غريباً مطلقاً لأن أصل السند ما حصل فيه تفرد، كان عدد من الصحابة رَوَوْه عن النبي صلى الله عليه وسلم. أما فيما بعد ذلك فتفرد راوٍ من التابعين بروايته عن أحد أولئك الصحابة، فيقولون هذا الطريق فرد أو غريب لأنه تفرد برواية هذا الراوي عن الصحابي.

مثاله: حديث مالك عن الزهري عن أنس رضي الله عنه "أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة وعلى رأسه المغفر" فيقولون هذا تفرد به مالك عن الزهري، فإذا ما كان التفرد في أصل السند يعني الصحابة، بل رواه عدد من الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم، أيضاً كذلك رواه عدد من التابعين، ثم من أولئك التابعين الزهري تفرد بالحديث عنه واحد من تلامذته وهو مالك، فما رواه عن الزهري إلا مالك، فهذا قالوا أنه فرد أو غريب لكنه قالوا نسبي، لأنه تأخر التفرد عن أصل سنده، فقالوا هذا نسبي، وقوله "المغفر" هو ما يجعله المحارب أو المقاتل على الرأس ليقية بإذن الله الضربات، وهو بمثابة الخوذة يعرفها البعض الآن فهو ما وضع على الرأس ليقية وقد يكون هذه الخوذة أو المغفر قد يكون له نزول على الرقبة أيضاً بقي الرقبة بذلك فهذا هو المغفر كما جاء ذكره هنا، وأخذ منه العلماء أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة مجاهداً لا معتمراً لأنه ما كان مُحْرَماً وأخذوا منه كذلك من الفوائد في هذا أن من أراد أن يدخل مكة لغير حج أو عمرة لا يلزمه الإحرام والمسألة خلافية، ولسنا بحاجة أو نقول ليس هذا موضع أو بيان أو مكان بيان هذا الخلاف في هذه المسألة فلها ما يبينها في أبواب الفقه إن شاء الله تعالى، فإذا هذا هو الغريب النسبي تأخر عن أصل السند أو تأخر تفرده عن أصل السند فسمي غريباً نسبياً.

الغريب النسبي أيضاً له أنواع أو الفرد النسبي له أنواع أيضاً من أنواع التفرد يمكن اعتباره فرداً نسبياً وإن لم يكن في الحقيقة فيه تفرد لكنه نسبة إلى صفة معينة أو شيء معين نبين إن شاء الله في الأقسام، لكن في الحقيقة في الجملة ليس فيه تفرد لكنه نسبة إلى طريق إلى شخص إلى صفة إلى بلد فنجد أنه من جانب يكون نسبي ومن جانب عندما ننظر باعتبار العموم لا نجد فيه تفرد أو غرابة

في هذا والله أعلم.

ذكر العلماء أن الفرد النسبي له عدة أقسام.

القسم الأول: ما تفرد فيه ثقة برواية الحديث، إذاً تفرد صفة، وليس تفرد عددا (تفرد ثقة برواية الحديث) مثل قولهم: لم يروه ثقة إلا فلان، هذا النص يُفهم من ذلك بأن الحديث له رواة آخرون، رواه عدد ولكن ليس لهم ثقة إلا هذا الراوي، فإذاً هذا تفرد ليس حقيقياً وقالوا أنه تفرد نسبي وهو تفرد صفة، كأن هذا تفرد من بين الثقات لا من بين الرواة عموماً، معه رواة آخرون لكن ليسوا ثقات.

القسم الثاني: تفرد راوٍ معين عن راوٍ معين ومثال ذلك قولهم: تفرد به فلان عن فلان، وإن كان هذا الحديث له روايات من وجوه أخرى فيها عدد، لكن هذا الشخص أو هذا الإمام لم يروه عنه إلا فلان من الناس، ولعله يصدق على هذا ما تقدم معنا في دخول النبي صلى الله عليه وسلم مكة وعلى رأسه المغفر فقالوا فيه: تفرد فيه مالك عن الزهري، فإذاً تفرد راوٍ معين وهو مالك عن الزهري وهو راوٍ معين، إذاً هذا تفرد راوٍ معين عن راوٍ معين.

القسم الثالث: تفرد أهل بلد أو أهل جهة كقولهم تفرد بهذا الحديث أهل مكة، أو تفرد به أهل الشام، مكة بلد والشام جهة، فمعنى ذلك أن الإسناد كله من أهل ذلك البلد، أو من أهل تلك الجهة، لم نجد معهم غيره، عندما يقولون تفرد به أهل مكة الحديث كل إسناده مكّيون، قد يكون هناك أكثر من واحد في كل طبقة، فإذاً في الحقيقة ليس تفرداً من حيث العدد لكن باعتبار البلد، تفرد به أهل بلد عن أهل بلد، فلذلك قالوا هذا فرد نسبي.

القسم الرابع: تفرد أهل بلد أو جهة عن أهل بلد أو جهة أخرى، مثل قولهم تفرد به أهل البصرة عن أهل المدينة، أو يقولون تفرد به أهل الشام عن أهل الحجاز، فالمدينة والبصرة بلد أو بلدان، وكلمة الشام جهة والحجاز جهة، فالفرق بين هذا والذي قبله أن الذي قبل أن كل الإسناد من بلد واحد أو من جهة واحدة، أما هنا فنجد بداية السند من بلد ونهاية السند من بلد آخر، وقد يكون هناك عدد في كل طبقة، لكن نجد في أول السند أنه مثلاً بصريون بينما في آخر السند هم مدنيون، فلم يروه عن أهل المدينة إلا أهل البصرة، حتى وإن تعدد أو كثر العدد في كل طبقة، فيقولون تفرد به أهل بلد الذين هم البصرة عن أهل بلد الذين هم أهل المدينة، وكذلك الجهة كالبلد، تفرد به أهل الشام عن أهل الحجاز، أي كانت الرواية في الأصل لأهل الحجاز ثم تحولت بعد ذلك نقله عنهم أهل الشام، لكن ما نقله عنهم غيرهم من الجهات الأخرى، فيكون بذلك تفرد جهة أو أهل جهة عن أهل جهة أخرى.

هذه هي الأقسام الأربعة في الفرد النسبي، وكما ذكرت بأن الفرد النسبي هو التفرد بعد أصل السند، لكن هنا قد لا يكون تفرد على الحقيقة، لكنه تفرد صفة أو تفرد بلد أو تفرد جهة أو راوٍ معين عن راوٍ معين أهل بلد عن أهل بلد أو أهل جهة عن أهل جهة، فهو تفرد نسبي وليس تفرداً حقيقياً على هذا.

مظان وجود مثل هذا النوع

هناك مصنفات فيها مثل هذا الحديث من هذا النوع ومن غيره، لكن هذا النوع يكثر فيها ذكروا من ذلك مسند البزار، وذكروا من ذلك المعجم الأوسط للطبراني لكن هذان المصنفان ليس خاصين بالأفراد، بل فيها أفراد وغير أفراد.

أشهر ما صنف بالأفراد:

الكتاب الأول: غرائب مالك للدارقطني، أي ما تفرد به مالك عن شيوخه جمعها الدارقطني، وحوها كتاب واحد أو تضمنها كتاب واحد، فجعلوا عنوان هذا الكتاب "غرائب مالك" أي الأحاديث التي تفرد بها مالك عن شيوخه، جمعها الدارقطني في كتاب لوحده.

الكتاب الثاني: أيضاً في الكتب التي صنف في الأفراد كتاب للأفراد للإمام الدارقطني رحمه الله.

الكتاب الثالث: ولعل هذا الكتاب الثالث في تفرد أهل بلد أو جهة على ما يتضح من عنوانه، فالكتاب اسمه "السُّنن التي تفرد بكل سنة منها أهل بلدة لأبي داود السجستاني، صاحب السنن. هذه أشهر المصنفات التي أفردت فيها هذه الأنواع من الأحاديث، بهذا نكون قد انتهينا من الأفراد أو من الفرد أو من الغريب، وكما تقدم معنا بأنهم يطلقون كلمة الفرد والغريب على هذا النوع والله أعلم.

علنا بعد هذا ننتقل إلى موضوع جديد وهو زيادة الثقة ما معنى زيادة الثقة؟

معنى ذلك أن يشترك عدد من الثقات في رواية حديث معين، ونجد واحد من هؤلاء الثقات لديه زيادة في الحديث، سواء كانت في المتن أو في الإسناد، نقول هذه زيادة ثقة، يعني تفرد بهذه الزيادة، يعني ما رواها الثقات الآخرون إنما تفرد بها هذا الراوي، فهذه يسمونها زيادة ثقة، فزيادة ثقة: هي ما نراه زائداً في بعض ألفاظ الأحاديث من بعض الثقات لحديث ما شاركه ثقات آخرون خلت روايتهم من هذه العبارة أو من هذه الزيادة، وما نراه زائداً في ألفاظ بعض الأحاديث من بعض الثقات لحديث من الأحاديث رواه ثقات آخرون بغير هذه الزيادة فيسمونها زيادة ثقة، هذا النوع وهذه الزيادة بلا شك أنها تكون فيها شيء إما نقول وهم من الراوي أو نقول هو متيقن من ذلك فهو ماضٍ بين القبول والرد، ولذلك اعتنى العلماء بهذا النوع من زيادة الثقات، ومن اعتنى بذلك واعتنى بهذه الزيادات وجمع طرقها نذكر من هؤلاء كما ذكر العلماء منهم: أبو بكر عبد الله بن محمد بن زياد النيسابوري، والإمام الثاني الذي اعتنى بها أبو نعيم الجرجاني، ومن اعتنى بزيادة الثقة أبو الوليد حسان بن محمد القرشي، هؤلاء من الذين اعتنوا بزيادة الثقة وجمعوها وبينوا مخارجها وجمعوا طرقها.

تأتي معنا فقرة في هذا الموضوع وهي أين تقع هذه الزيادة زيادة الثقة أين تقع ؟ هل تقع في السند أو تقع في المتن ؟

الجواب أن هذه تقع في المتن وتقع كذلك في الإسناد، فتقع في المتن في زيادة كلمة أو جملة في المتن.

وتقع في الإسناد برفع موقوف، يعني الثقات رَوَوْا الحديث موقوفاً على الصحابي، ثقة آخر شاركهم لكنه روى الحديث مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم، إذاً هذه زيادة، والزيادة كانت من ثقة، وكانت زيادة ولكنها في الإسناد، الإسناد عند الثقات توقفوا عند الصحابي بينما عند الثقة الآخر تفرد برفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فصارت هذه زيادة السند.

أو تكون بوصل مرسل، الثقات رَوَوْه مرسلًا، والمرسل هو: ما سقط من آخر إسناده أو ما حُذف من آخر إسناده من بعد التابعي، صورته ما قال فيه التابعي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا أو فعل كذا، فإذا الثقات رَوَوْه بهذه الصورة، عندما وصلوا إلى التابعي قالوا: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، بينما يأتي أحد هؤلاء الثقات فنجد في طريقه أنه يقول حدثنا فلان أي التابعي عن فلان الصحابي عن النبي صلى الله عليه وسلم، فإذا وصل المرسل، هم رَوَوْه مرسلًا وهو وصل المرسل، فإذا هي زيادة في السند، فزيادة السند تكون برفع موقوف، أو بوصل مرسل.

نأتي إلى فقرة مهمة في هذا الباب وهي "حكم هذه الزيادة" أي زيادة الثقة

على ما تقدم بأن الزيادة تقع في المتن وتقع كذلك في الإسناد، نأتي إلى حكمها في كل قسم من هذين القسمين:

فالزيادة في المتن اختلف العلماء في حكمها على أقوال

١- فمن العلماء من قبلها مطلقاً قال هذه زيادة ثقة وزيادة الثقة مقبولة، لأن الثقة لو تفرد لنا برواية حديث قبلنا منه، فكونه تفرد بهذه الجملة أو بهذه الزيادة فإذا نقبلها منه على الأصل أنه ثقة، وهي زيادة ثقة نعتبرها مقبولة.

٢- ومنهم من رد الزيادة مطلقاً ولعله في هذا اعتبر في ذلك من الوهم ورجح رواية الثقات على الثقة وقدمها عليه ورد زيادة الثقة.

٣- منهم من فصل في ذلك، فيرد الزيادة من راوي الحديث الذي رواه أولاً لغير زيادة وقبلها من غيره، بمعنى أن الراوي لو روى الحديث بغير زيادة ثم رواه مرة أخرى بالزيادة قالوا هذه لا تقبل، ولو رواه ثقة أو ثقات بغير زيادة وجاء راوٍ آخر فرواه بزيادة قالوا: نقبل الزيادة، هذا هو معنى العبارة الأخيرة من الصنف الثالث من هؤلاء العلماء، يقبلون الزيادة إذا كانت من راوي غير الراوي الأول، أما إذا كان الراوي هو نفس الراوي مرة زاد ومرة لم يزد فقالوا لا يقبل منه، ولعل حكموا عليه بأنه وهم منه، وأخذ الحيطة والحذر في هذا مقدم.

والحافظ ابن الصلاح في كتابه "علوم الحديث" أو "معرفة علوم الحديث" أو ما عرف بمقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث قسم الزيادة من حيث القبول والرد إلى ثلاث أقسام، وهو تقسيم جيد، وهذا التقسيم أيضاً وافقه النووي عليه، وقد عمل النووي على كتاب ابن الصلاح كما هو معروف.

قال الحافظ ابن الصلاح هناك من الزيادات

القسم الأول: زيادة ليس فيها منافاة لما رواه الثقات أو الأوثق، ومعنى المنافاة أي ليست معارضة لما رَوَاهُ هؤلاء فالحكم لا يتغير بذلك، في هذه الحالة قال هذه زيادة مقبولة، فإذا لا تؤثر فزيادة مقبولة من الراوي أو من الثقات.

القسم الثاني: زيادة منافية لما رواه الثقات أو لما رواه الأوثق، فهذه الزيادة حكم عليها ابن الصلاح بالرد لأن فيها معارضة، فيها منافاة، فما فيه منافاة هذا يُرد، وكأنه غلب جانب الثقات على جانب الثقة أو جانب الأوثق على الثقة، فهنا تُرد لأن فيها تعارض فيها معارضة فيها منافاة.

القسم الثالث: زيادة فيها نوع منافاة لما رواه الثقات أو الأوثق وتنحصر هذه في أمرين: تقييد المطلق، أو تخصيص العام، وهذا القسم سكت عن حكمها ابن الصلاح، والنووي رحمه الله تعالى قال: الصحيح قبول هذا الأخير، فإذاً هذه أقسام ثلاثة.